

البصمة الوراثية
ومدى الاستفادة منها شرعاً
في أحكام النسب



د. لمياء محمد صدقة باحيدة^(*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،
ولقد شكلت البصمة الوراثية في اكتشافها تحدياً كبيراً لشعوب العالم كافة، ولأمة الإسلام خاصة، وذلك لحساسيتها ومضاعفاتها وتأثيراتها ازاء منظومة العقائد والأخلاق والأعراف والكرامة الإنسانية، فهي لها فوائد عظيمة لا يمكن إغفالها، كما أنها يترتب عليها من المضار ما لا بد من النظر إليه بعين الاعتبار، حتى نستطيع أن نقيم المستجدات وفق أحكامنا الشرعية فالشريعة مرنة تواكب الأحداث والاكتشافات، ولا ترفض ما هو جديد بل تطويعه وفق أحكامها وهذا ما يؤكد ثرائها وشمولها وصلاحياتها لكل زمان ومكان.. ومن خلال هذا البحث سنتعرض بإذن الله مدى مشروعية استخدام البصمة لإثبات الهوية وتحقيق النسب وتحقيق العدالة وتبرئة المظلوم.

سبب اختياري الموضوع:

البصمة الوراثية كحقيقة ثابتة في جينات الكائن الحي موجودة منذ أن خلق الله

(*) الأستاذ المساعد بجامعة الملك عبد العزيز - كلية الفروع للبنات - قسم الدراسات الإسلامية.

الخلق، إلا أنها كإكتشاف حديث، لم يكن له وجود قبل خمسة عشر عاماً، ولكنه الآن أصبح حقيقة واقعية ملموسة أثبتت نجاحها وأخذت بما كدليل في بعض القضايا. وفي مطالعتنا في الصحف المحلية وجدنا أن لها دور كبير في التحقق من هوية الإنسان خاصة في جرائم الإرهاب المستجدة على الساحة السياسية، لذلك شرعت في كتابة هذا البحث واختترته موضوعاً إن شاء الله تعالى.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وقائمة المراجع.

فالتمهيد في تعريف علم الوراثة.

والفصل الأول: في ماهية البصمة الوراثية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف علم البصمة الوراثية.

المبحث الثاني: طرق تحليل البصمة الوراثية.

الفصل الثاني: مجالات استخدام البصمة الوراثية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حكم استخدام البصمة الوراثية في تحقيق الهوية شرعاً.

المبحث الثاني: حكم استخدام البصمة الوراثية في إثبات النسب شرعاً، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: حكم استخدام البصمة الوراثية في إثبات النسب شرعاً.

المطلب الثاني: حكم استخدام البصمة الوراثية في إثبات نسب مجهولي النسب

شرعاً.

المبحث الثالث: حكم استخدام البصمة الوراثية في نفي النسب شرعاً، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: وسائل نفي النسب.

المطلب الثاني: حكم استخدام البصمة الوراثية في نفي النسب شرعاً.

الخاتمة.

منهج البحث:

- قسّمت البحث إلى فصول تشتمل على مباحث ومطالب.
- اعتمدت في الآراء الفقهية إلى مصادر المعتمدة في كل مذهب.
- اعتمدت في موضوع البصمة الوراثية على المصادر المعتمدة من المجالات المحكمة والجامع الفقهية والكتب ذات الصلة بالموضوع.
- عرفت المصطلحات اللغوية والفقهية والغامضة من مصادرها المعتمدة.
- ذكرت الآراء الفقهية في المسألة إذا كانت المسألة موجودة في كتب المصادر الفقهية فأذكرها من مصادرها المعتمدة، وأما إذا كانت المسألة قضية معاصرة أحيل على كتب وآراء العلماء المعاصرين.
- وجهت آرائهم وناقشتها ورجحت ما ظهر لي رجحانه حسب قوة الدليل والتوجيه له.
- خرجت الآيات القرآنية من سورها، وأشرت إلى رقم الآية وكتبها برسم المصحف.
- قمت بتخريج الأحاديث من الكتب المعتمدة مع ذكر الحكم عليها ما وجدت إلى ذلك سبيلاً، إلا ما ذكر في الصحيحين أو أحدهما فإنني أكتفي بتخريجه دون التعليق عليه باعتباره صحيحاً، واهتممت بإخراج الحديث من مصادره بلفظه.
- إذا تكرر الحديث أحلت على ما ذكر بقول سبق تخريجه
- ما تصرف فيه بحذف أو زيادة أو إعادة صياغة للعبارة المأخوذة من المصادر جعلته مسبوقة بكلمة "ينظر" وما أخذته نصاً جعلته بين علامة تنصيص
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله والمرسلين محمد ابن عبد الله الصادق الأمين القائل فيه عز وجل: (وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ)^(١).

تمهيد

تعريف علم الوراثة

يعد علم الوراثة من العلوم النافعة للإنسانية فهو علم يبحث في تركيب المادة الحية ووظيفتها، وكيفية تكاثرها وقيامها بوظائفها البيولوجية^(١)، وطريقة تغيرها إما تلقائياً وإما صناعياً، ودراسة محتويات هذا العلم ومشتقاته كانت ولا تزال من أهم ما يشغل الفكر الإنساني.

لذا يجدر بنا تعريف علم الوراثة؛ لأنه أساس علم البصمة الوراثية.

أولاً: تعريف الوراثة:

الوراثة في اللغة من ورث بمعنى أن يكون الشيء لقوم ثم يصير إلى آخرين بنسب أو سبب^(٢).

والوارث اسم من أسماء الله عز وجل، وهو الباقي الدائم الذي يرث الأرض ومن عليها. وقد وردت كلمة الوراثة بمعناها اللغوي وما يتعلق بها في القرآن الكريم خمساً وثلاثين مرة؛ منها على سبيل المثال: قوله تعالى: (وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)^(٣)، وقوله تعالى: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(٤).

وكان من دعاء الرسول ﷺ: "اللهم عافني في جسدي، وعافني في بصري وأجعلهما

(١) البيولوجية: كلمة لاتينية مركبة من (بيو - Bio) ومن (لوجيا - Logie) وبيو معناه: الحياة، ولوجيا معناه: علم، ومعنى الكلمة المركبة (بيولوجيا): علم الحياة، فهي علم يعني بالكائنات الحية ومكونات الحياة وخصائصها وغوها وغير ذلك. [الموسوعة الطبية، المركز القومي بإشراف مجموعة من الدكاترة، ط١، دار (٩٠٦/٥)].

(٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، (مادة / ورث) (١٠٥/٦).

(٣) آل عمران، من آية (١٨٠).

(٤) الحديد، من الآية (١٠) ونظائرها كثير ينظر: المعجم المفهرس (ص٩١٦).

الوارث مني"^(١). أي: أبقيهما معي صحيحين سليمين حتى أموت؛ وقيل: أراد بقاءهما وقوتهما عند الكبر والخلال القوى النفسانية، فيكون السمع والبصر وارثي سائر القوى والباقيين بعدها^(٢).

أما في الاصطلاح فهي:

عبارة عن كيان من المعلومات تنتقل عبر الأجيال، لها مفرداتها (الجينات نفسها) ولها أجروميتها (الطريقة التي تنظم بها المعلومات الوراثية) ولها أديانها (آلاف التعليمات اللازمة، كي يصبح بشراً)^(٣).

ثانياً: تعريف علم الوراثة:

عرفها العلماء بعدة تعريفات من أهمها:

"العلم الذي يبحث في انتقال الصفات الوراثية من جيل لآخر، وما يؤثر في عملية الانتقال من عوامل. فعلم الوراثة يهتم بتفسير آلية انتقال الصفات الوراثية. فهو يفسر سبب التشابه بين الأب وابنه، بل يفسر أيضاً لماذا تنتج النبات نباتاً مثله، والحيوان حيوان مثله"^(٤).

وعرف أيضاً:

"بأنه العلم الذي يبحث في أسباب المشابهات والفروق ونتائجها في الصفات بين الأفراد الذين تربطهم، ويوضح بالدقة العلاقة التي توجد بين الأجيال المتابعة: أي أسس التوارث"^(٥).

(١) سنن الترمذي، أبواب الدعوات، حديث (٣٥٤٧) باب (٦٧)، (١٨٠/٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٥/٥).

(٣) بصمة الجينات والطب الشرعي، وحدي عبدالفتاح (ص ٨٣).

(٤) الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، عبد الناصر أبو بصل (ص ١٧٢).

(٥) مقدمة في علم الوراثة، جمال الدين نصرت، عبد الرؤوف سليم (ص ٧).

وعرف أيضاً:

"بأنه العلم الذي يبحث في أسباب التشابه ونتائجه، والاختلافات في الصفات بين الأفراد الذين تربطهم صلة القرابة. وهو يوضح بالدقة العلاقة بين الأجيال المتعاقبة. فعلم الوراثة هو الذي يبحث في انتقال الصفات والخواص التشريحية والعقلية من جيل سابق إلى الجيل الذي يليه، ولا يتضمن ذلك الأمر انتقال الخواص عن طريق التقاليد والتعاليم"^(١).

* * *

(١) دور الوراثة في تحسين الحيوانات الزراعية، عادل سيد البوهرى (ص٦).

(٢)

الفصل الأول

ماهية البصمة الوراثية

المبحث الأول: تعريف البصمة الوراثية

لما كانت البصمة الوراثية عبارة عن مركب إضافي لذا لزم تعريف كل مفردة من مفرداتها.

أولاً: تعريف البصمة

البصمة مشتقة من الفعل الثلاثي (بصم)

ومنه رجل ذو بُصْم: غليظ. وثوب له بُصْمٌ إذا كان كثيفاً كثير الغزل.

والبُصْمُ: فوت ما بين طرف الخنصر إلى طرف البنصر يقال: ما فارقتك شبراً ولا فتراً ولا عتَباً، ولا رتَباً ولا بُصْماً^(١).

إلا أن عند إطلاق كلمة (البصمة) في وقتنا الحاضر، فإن المتبادر إلى الذهن هو بصمات الأصابع، ويستطيع المختصون إرجاع ما لديهم من بصمات إلى صاحبها عن طريق منحنيات وخطوط وثنيات بطريق خاصة لديهم، وذلك لأنها لا تتشابه مطلقاً حتى في أصابع اليد الواحدة^(٢).

ومن هنا يظهر الإعجاز في قوله تعالى: (بَلَىٰ قَلِيلٌ عَلَيَّ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَاتُهُ)^(٣)، بين الله عز وجل فيها أنه قادر على إعادة خلق الإنسان مرة أخرى في أدق تفاصيل تركيبه، وهو إعادة البصمات كما كانت. فسيحان الله العظيم.

(١) لسان العرب: ابن منظور (مادة / بصم) (٦٣/٢)، القاموس المحيط الفيروزآبادي (مادة / بصم)

(١٠٢/١)، المعجم الوسيط د/ إبراهيم أنيس ود/ عبد الحليم (مادة / بصم) (٦١/٢).

(٢) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٤٦).

(٣) القيامة: آية (٤).

ثانياً: الوراثة

أصلها ورث يرث ميراثاً وهو أن يكون الشيء لقوم ثم يصير لآخرين بنسب أو سبب^(١).

والوراثة: عبارة عن كيان من المعلومات ينتقل عبر الأجيال، لها مفردات (الجينات نفسها) ولها أجروميته (الطريقة التي تنظم بها المعلومات الوراثية) ولها أدبياتها (الآف التعليمات اللازمة، كي يصبح بشراً)^(٢) وقد تقدم تعريفها.

ثالثاً: تعريف البصمة الوراثية اصطلاحاً

بعد إلقاء الضوء على كل مفردة من مفردات البصمة الوراثية لابد من تعريف البصمة الوراثية باعتبارها لقباً.

وهذا الاصطلاح إنما هو مصطلح حديث لم يذكره الفقهاء في كتبهم الفقهية وإنما اهتم به علماء الطب المحدثون، أو عدد من الفقهاء المعاصرين من خلال بحوثهم عن نفس الموضوع وسأختار واحداً من هذه التعريفات باعتباره شاملاً لحقيقة البصمة الوراثية وهو: "تعين هوية الإنسان عن طريق تحليل جزء أو أجزاء من حمض (D.N.A) المتمركز في نواة أي خلية من خلايا جسمه، ويظهر هذا التحليل في صورة شريط من سلسلتين وفقاً لتسلسل القواعد الأمنية على حمض (D.N.A) وهي خاصة لكل إنسان تميزه عن الآخر في الترتيب، وفي المساحة ما بين الخطوط العرضية؛ ممثل إحدى السلسلتين الصفات الوراثية من الأب (صاحب الماء) وممثل السلسلة الأخرى الصفات الوراثية من الأم (صاحبة البويضة)"^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (مادة / ورث).

(٢) بصمة الجينات والطب البشري، عبد الفتاح، (ص ٨٣).

(٣) البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، سعد الدين مسعد هلاي (ص ٣٥).

ووسيلة هذا التحليل أجهزة تقنية عالية، ويسهل على المتدرب عليها قراءتها وحفظها، وتخزينها في الكمبيوتر لحين الحاجة إليها.

وقد أطلق العلماء على البصمة الوراثية محقق الهوية الأخير، ذلك أن تسلسل القواعد الأمنية على جزئي الحمض النووي تختلف من شخص لآخر خاصة، وأن عددها مليارات على كل شريط من هذا الحمض، واحتمال تطابق تسلسلها على هذا الحمض في شخصين غير وارد كما في حالة بصمة الأصابع^(١).

البحث الثاني: طرق تحليل البصمة الوراثية

تختلف طرق تحليل البصمة الوراثية، فبعد أخذ عينة من أجزاء الإنسان بمقدار رأس الدبوس من البول، أو الدم، أو الشعر، أو المني، أو العظم، أو اللعاب، أو خلايا الكلية، أو غير ذلك من أجزاء جسم الإنسان، وبعد أخذ هذه العينة يتم تحليلها، ويتم ذلك بطرق متعددة، وقد يستغرق عمل البصمة الوراثية بين (٥) أيام و(٣) أسابيع اعتماداً على نوع الحادثة والطرق المختارة لفصل الحمض النووي (D.N.A) وتصنيفه ومن أهم هذه الطرق ما يلي^(٢):

أولاً: البصمة الوراثية باستخدام مناطق (D.N.A) المختلفة الأطوال والتوزيع تعتمد هذه الطريقة لتحليل الحمض النووي (D.N.A) على تمييز الأشخاص طبقاً لطول تكرارات معينة أو عددها في الحمض النووي، وتنتج هذه الاختلافات من طفرات وراثية سابقة، تسبب استبعاد المواقع التي كانت تميزها إنزيمات^(٣) التحديد.

(١) المصدر السابق (ص ٣٥).

(٢) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٥٦).

البصمة الوراثية ومدى مشروعية استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السيل، (ص ٣٥).

(٣) إنزيمات: إفراز يخرج من الخلايا الحية يحدث تغيرات كيميائية في المركبات التي تحتويه دون أن يتغير [معجم المصطلحات العلمية والفنية، يوسف خياط، (ص ٤١)].

وبواسطة هذه الإنزيمات بقطع مناطق المحتوى الوراثي إلى عدة قطع مختلفة في الطول يطلق عليها (RFLPS) وللحصول على مناطق من الحمض النووي جاهزة للقطع، لابد من استخدام أحد السوائل الجسم أو أنسجته والتخلص من باقي مكونات الخلايا، باستخدام إنزيمات هاضمة للبروتينات وفضلها باستعمال واحد أو أكثر من المذيبات العضوية. مثل الفينول والكلور فورم، وبعدها يصبح (D.N.A) جاهزاً للقطع، ويمكن التعرف إلى القطع الناتجة، ومن ثم الشخص الذي أخذت منه عن طريق التحليل الكهربائي.

وبعد هذه العملية وغيرها تصور النتائج بطريقة التصوير الشعاعي الذاتي على أفلام الأشعة السينية (أشعة إكس) وقد تدخل المعلومات في نظام آلي مبرمج، ليتم تحليل هذه النتائج، وعند تحليل عينات بيولوجية من عدة أشخاص نجد أنه إذا كان الاختلاف في موقع واحد، فإن الحد الأقصى للحزم التي يمكن مشاهدتها من كل عينة هو اثنتان، واحدة من كل كروموسوم. في زوج الكروموسومات المتماثل، وتمثل الحزمة الأولى ما يرثه الإنسان من أبيه والأخرى من أمه. وهذه تضفي قدرة تمييزية عالية عند تحليل البصمة الوراثية^(١).

ثانياً: معرفة البصمة الوراثية باستخدام تفاعل البلمرة^(٢) المتسلسل وتحديد مناطق التكرار القصيرة^(٣).

لاحظ العلماء أن استخدام الطريقة الأولى لمعرفة وتحديد البصمة الوراثية يتطلب

(١) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٥٦-١٥٧) البيولوجيا الجنائية والبصمات الوراثية، خليل أحمد (ص ٨٤).

(٢) البلمرة: تفاعل نجد فيه جزئان أو أكثر من نفس المادة بعضهما من بعض ليكونا مركباً آخر قد يمكن تحويله إلى المادة الأصلية [معجم المصطلحات العلمية والفنية، يوسف خياط، (ص ٢٥٩)].

(٣) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٥٨).

عينة بيولوجية كبيرة من (D.N.A) شريطة أن تكون في حالة جيدة بحيث تكون غير تالفة، وهذا الأمر لا يتحقق في بعض الحالات بسبب عوامل الرطوبة والضوء والحرارة وغير ذلك من العوامل الجوية، مما يؤدي إلى تحلل العينات المراد تحديدها، الأمر الذي أدى بالعلماء إلى استخدام وسيلة أخرى تتضمن تذليل تلك المشاكل بحيث يمكن استخدام العينات القديمة للوصول للنتائج السليمة.

وتقوم الآلية (الطريقة) الجديدة على تفاعل البلمرة المتسلسل (PCR) وتتلخص الطريقة فيما يأتي:

١- تتم دنثرة^(١) جزئ (D.N.A) المستهدف، بعد استخلاصه من العينة، بتعريضه لدرجة حرارة عالية نحو (٩٥م) فتفصل سلسلتا (D.N.A).

٢- يهجن جزء من السلسلة، المعروف بتابع القواعد فيها إلى المناطق الطرفية في عينة (D.N.A) المرغوب فيها، وباستخدام أنزيمات معينة يمكن بناء سلاسل جديدة من (D.N.A).

٣- تتحدد ترتيب القواعد الأمنية في هذه السلسلة، وفقاً للترتيب الموجود في السلسلة القديمة، وفي حالة بناء عدد أكبر من السلاسل الجديدة يمكن الحصول على كمية وافرة من (D.N.A)، هي عبارة عن نسخ جديدة من النسخة الأصلية، وبعد هذا الإجراء يتم تحليل (D.N.A) الذي يتم إكثاره بطرق تظهر مناطق التشابه في مواقع محددة. ويمكن الحصول على النتائج من عينات بشرية مختلفة ولو كانت الخلية من جذر شعرة، أو رذاذ عطاس أو حتى بقايا لعاب على مغلف رسالة. أو عقب سيجارة أو كوب. وتكمن أهمية هذه الطريقة، في أنه يمكن الاستفادة من هذه العينات وتخزينها

(١) الدنترة: فصل أجزاء الحمض النووي بعضه عن بعض ليكون في أبسط مكوناته [معجم المصطلحات العلمية والفنية، يوسف خياط (ص ٢٩٣)].

لأكثر من عشر سنوات. حتى ولو تعفنت العينات كالهياكل العظمية، ولا شك أن لهذا التحليل أهمية قصوى في حالة إعادة التحقيق في قضايا طويت ملفاتها^(١).

ثالثاً: معرفة البصمة الوراثية عن طريق استخدام (D.N.A) العصيات التنفسية.

معلوم أن العصيات التنفسية هي المسئولة عن توليد الطاقة في الخلية، ويوجد منها الآف النسخ في الخلية الواحدة، وهذا يجعل منها مصدراً هائلاً للمعلومات الجينية، إذ من خلالها يمكن التعرف على البصمة الوراثية الخاصة بالإنسان باستخدام جزيئات (D.N.A) الخلقية لتصنيف بعض التسلسلات المتباينة في القواعد الأساسية.

* * *

(١) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٥٨-١٥٩)، البيولوجيا الجنائية والبصمات الوراثية، خليل أحمد (ص ٨٦).

الفصل الثاني

مجالات استخدام البصمة الوراثية

المبحث الأول: حكم استخدام البصمة الوراثية في تحقيق الهوية شرعاً

من المعلوم أن لكل إنسان هوية خاصة تميزه عن غيره، بحيث لا يمكن أن يدعي أو يتحلل شخصية غيره، وهذا أمر من الأهمية القصوى، حتى لا تختلط الحقوق وتسلب أو يلقي بالجرائم على الأبرياء، ولذلك ميز الله عز وجل كل إنسان بأمر كثيرة تميزه عن غيره من البشر ابتداءً من الشكل والهيئة والصوت ثم بصمات الأصابع فهي دليل قوى على هوية الإنسان، ثم تعرف العلماء على البصمة الوراثية فكانت دليلاً آخر له من القوة ما ليس لغيره، فمن خلالها يمكن معرفة صاحب التلوثات الدموية أو المنوية أو اللعابية، وكذلك يمكن معرفة صاحب الأجزاء البشرية من نحو شعراً أو جلد أو عظم وهذا يسهل ويساعد كثيراً في معرفة مرتكبي الجريمة والحوادث.

هذه المعجزة الإلهية حالت دون الكثيرين ممن غابت ضمايرهم من انتحال وتقمص شخصيات أخرى يزورون في أسمائهم وفي بطاقات جواز سفرهم وصورهم الفوتوغرافية، ويمكن تعادل كل ذلك بإثبات البصمة الوراثية لهم في بطاقاتهم وجواز سفرهم وإنشاء مركز أو بنك للمعلومات خاصة بالبصمة الوراثية^(١).

ولقد اهتم الفقهاء على التحقق من هوية الشخص ومن أمثلة ذلك مسألة المفقود ومن في حكمه:

ولما كانت هذه المسألة وما يترتب عليها من أحكام شرعية كثيرة ومهمة منها مسألة ميراثه وإخلاء سبيل زوجته - تطبيقها منه بأمر القاضي - كان لابد من إلقاء الضوء على الأحكام الشرعية المتعلقة به.

(١) البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د/ نصر فريد واصل (ص ٧١).

وقد اختلف العلماء في الحكم الاعتباري للمفقود من حيث حياته أو موته اختلافاً كبيراً.

وسبب الخلاف كما يقول ابن رشد^(١) هو معارضة استصحاب الحال للقياس، ذلك أن استصحاب الحال يوجب أن لا تنحل عصمة إلا بموت أو طلاق حتى يدل الدليل على غير ذلك وأما القياس فهو تشبيه الضرر اللاحق للزوجة في غيبته بالإيلاء^(٢) والعنة^(٣) فيكون لها الخيار^(٤).

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة وفيما يلي عرض لأقوالهم.
القول الأول: ذهب فريق من الفقهاء إلى أن المفقود في حكم الأحياء ولا يحكم بموته إلى أن يمضي من عمره مدة لا يعيش إلى مثلها غالباً.

وبهذا قال علي وابن مسعود^(٥) وهو مذهب الحنفية^(٦) والشافعية^(٧) في الجديد ورواية عن الحنابلة^(٨) إلا أن أصحاب هذا القول اختلفوا في تقدير المدة التي لا تعيش

(١) ابن رشد: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي (٥٢٠-٥٩٥هـ) من فقهاء المالكية شارك في الفقه والطب والمنطق له مصنفات عديدة منها "الكليات في الطب" "بداية المجتهد" [الدِّيَاج المذهب، ابن فرحون المالكي، (٢٥٧/٢)، شجرة النور الزكية بن مخلوف (ص ١٤٦)].

(٢) الإيلاء في اللغة: الحلف وآلى إيلاء فهو مول إذا حلف [المصباح المنير، الفيومي، (مادة / آلى) (ص ٣٢)].

وفي الاصطلاح: "هو حلف زوج بمكنه الوطء بميناً بالله تعالى أو صفته على ترك وطء زوجته في قبلها أبداً أو أكثر من أربعة أشهر" [الروض المربع البهوتي (ص ٤٥١)].

(٣) العنة: الجمع أعنان وقولهم في عيوب الزواج العنة لأن الرجل يعن ذكره عن قبل المرأة كأنه اعترضه ما يحبس عنه النساء [تهذيب الأسماء واللغات، النووي، (مادة / عنن) (٤٨/٣)].

(٤) بداية المجتهد، ابن رشد (٥٢/٢).

(٥) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي من كبار علماء الصحابة وفقهائهم توفي سنة ٣٢هـ — [تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٣٣/١)].

(٦) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، بدماء أفندي (٧١٢/١).

(٧) المهذب، الشيرازي، (١٤٦/٢).

(٨) المقنع، ابن قدامة، (٤٤٣/٢).

إلى مثلها غالباً فقليل: سبعون سنة، وقيل: ثمانون، وقيل تسعون وقيل يُعرض رأي الإمام في ذلك^(١).

القول الثاني: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى تفصيل القول في ذلك منهم يرون أن المفقود في حكم الأحياء ولا يحكم بموته إلى أن يمضي من عمره مدة لا يعيش إلى مثلها غالباً في حق أمواله فلا يتصرف فيها، فيما يعتبر المفقود ميتاً بعد أربع سنوات من يوم رفع أمره إلى الحاكم وهذا في شأن زوجات المفقود لا أمواله.

وهذا رأي المالكية^(٢) وقد حكى ابن المنذر^(٣) الإجماع في ذلك فقال: "أجمعوا على أن المفقود عليها زوجها ينفق عليها من ماله في العدة بعد الأربع سنين أربعة شهور وعشراً"^(٤).

الرأي الثالث: ذهب فريق ثالث من العلماء إلى أن المفقود يحكم بموته بعد أربع سنوات من يوم رفع أمره إلى الحاكم، فإن لم يظهر حكم بموته ويسري هذا الحكم في زوجات المفقود وأمواله وإلى هذا ذهب الشافعي^(٥) في القلم ورواية عن الحنابلة^(٦).

ومن المتصور عقلاً أن يأتي المفقود بعد مدة كبيرة تتغير فيها هيأته أو يموت من يعرفه من أقاربه ولذلك تحدث الفقهاء عن إثبات حضور المفقود، حتى لا ينتحل أحد شخصيته بقصد الاستيلاء على ماله، أو الاعتداء على زوجته خاصة إذا طالت غيبته وتغيرت هيأته، وقد اشترطوا لإثبات حياته شهادة العدول أو غيرها من أدلة الإثبات

(١) مجمع الأنهر، دماه شاه (١/٧١٢)، بداية المجتهد، ابن رشد، (٢/٥٢)، كفاية الطالب الرباني، ابن خلف (٢/٨٣)، المهذب، الشيرازي (٢/١٤٦)، المقنع، ابن قدامة (٢/٤٤٣).

(٢) كفاية الطالب الرباني، ابن خلف (٢/٨٣).

(٣) ابن المنذر: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٢٤٢-٣١٩هـ) كان عالماً مجتهداً لا يقلد أحد له مصنفات منها "الإجماع" "الإشراف" [الفهرست ابن ندیم، دار (ص ٣٦١)].

(٤) الإجماع، ابن المنذر (٥/٣٧١).

(٥) المهذب، الشيرازي (٢/١٤٦).

(٦) المقنع، ابن قدامة (٢/٤٤٣).

بشرط أن لا يكون ذلك بعد مضي زمن لا يعيش إليه أقرانه، لأن الحياة بعدها نادرة ولا عبرة للنادر^(١).

وفي ذلك يقول المالكية: "ترفع زوجة المفقود أمرها إلى الحاكم ليكشف لها عن خبره"^(٢).

ويقول الشافعية: "إن شهد عند القاضي شهود - أي بحياة المفقود أو الموت - وأرتاب بهم فالمستحب أن يسألهم عن تحمل الشهادة ويفرقهم ويسأل كل واحد منهم على انفراد عن صفة التحمل ومكانه وزمانه"^(٣).

وهذه النصوص توضح أنه يجب التحري والكشف عن هوية المفقود إذا حضر والتثبت من شخصيته حتى لا يحصل على ما ليس له بحق وفي هذه الحالة وأمثاله، فإن البصمة الوراثية يمكن الاستفادة منها للتأكد من شخصية هذا المفقود خاصة إذا لم يكن هناك أدلة أخرى أو إذا كانت هناك أدلة أخرى ظنية محل شك وريبة^(٤).

المبحث الثاني: حكم استخدام البصمة الوراثية في إثبات النسب شرعاً

المطلب الأول: حكم استخدام البصمة الوراثية في إثبات النسب شرعاً

لما كان النسب من أهم الأمور الاجتماعية وأخطرها على الإطلاق ذلك أنه بالنسب الصحيح يعرف الإنسان أباه وأمه وأجداده وأعمامه وأخواله وسائر أفراد عائلته، لذا اهتم به الإسلام اهتماماً كبيراً لاسيما وأن الإسلام رتب على النسب حقوقاً وواجبات منها ما يتعلق بالنكاح ومنها ما يتعلق بالميراث ومنها ما يتعلق بالنفقة، لذا اتجه الإسلام إلى التوسعة في طريق إثباته تشوقاً إلى أطفال محاطين برعاية

(١) مجمع الأنهر، بداماه شاه (١/٧١٣).

(٢) كفاية الطالب الرباني، ابن خلف (٢/٨٣).

(٣) المهذب، الشيرازي (٢/٢٩٦).

(٤) البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د/ نصر فريد واصل (ص ٧٣).

والديهم ومنعاً من ظلم إنكار الوالدين لأولادهما أو إنكار الأبناء لآبائهم فجعل هناك طرق شرعية لإثبات النسب أو نفيه ذكرها ابن القيم^(١) حيث قال: "وجهات ثبوت النسب أربعة: الفراش، والاستلحاق، والبينة، والقافة"^(٢). وفيما يلي تفصيل لكل منها:

أولاً: الفراش

كلمة الفراش في اللغة^(٣) مأخوذة من الفعل الثلاثي (فرش) فالفاء، والراء، والشين أصل صحيح يدل على تمهيد الشيء وبسطه.

يقال: فرشت الفراش أفرشه والفرش مصدر والمفروش أيضاً، ومن ذلك الفرش من الأنعام وهو الذي لا يصلح إلا للذبح والأكل وقد وردت هذه المفردة في القرآن الكريم وقال تعالى: (وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ)^(٤) أي ما يفرش من الأنعام ويركب، وقال تعالى: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا)^(٥) أي ذللها ولم يجعلها مائلة لا يمكن الاستقرار عليها.

وقوله تعالى: (وَفَرُشٌ مَّرْفُوعَةٌ)^(٦) أي جعلها مرفوعة عالية.

وكنى بالفراش عن كل واحد من الزوجين، وقد أثبت النبي ﷺ نسب الولد للفراش بقوله: "الولد للفراش"^(٧)، أي كون المرأة فراشاً لزوجها وفي ذلك يقول

(١) ابن القيم: عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٦٩١٠-٧٥١هـ) أحد كبار العلماء تلمذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، من مصنفاته "زاد المعاد" "أحكام أهل الذمة" [البدية والنهاية، ابن كثير (٢٣٤/١٤)، المنهج الأحمد في تراجم الإمام أحمد المقدسي، (٢١٣/٣)].

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (١٤١٨هـ) (٣٦٨/٥).

(٣) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (مادة / فرش) (٤٨٦/٤).

(٤) الأنعام: من الآية (١٤٢).

(٥) البقرة: من الآية (٢٢).

(٦) الواقعة: آية (٣٤).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب: الولد للفراش برقم (٦٧٤٩) (٣١٩/٤).

الشيرازي^(١): "إذا تزوج امرأة وهو ممن يولد لثله وأمكن اجتماعهما على الوطء وأت بولد لمدة يمكن أن يكون الحمل منها لحقه في الظاهر لقول ﷺ: "الولد للفراش" ولأن مع وجود هذا الشرط يمكن أن يكون الولد منه وليس هاهنا ما يعارضه ولا ما يسقطه فوجب أن يلحق به"^(٢).

وبذلك يتضح أنه لا يقتصر في إثبات النسب على حقيقة الفراش وهي الجماع والوطء فقط وإنما يثبت النسب كذلك بمظنة الفراش وهو قيام حالة الزوجية الذي يمكن حدوث الجماع والوطء فيها^(٣).

وقد اختلف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشاً.

أحدها: أنه نفس العقد وإن علم أنه لم يجتمع بها، بل لو طلقها عقبه في المجلس، وهو مذهب الحنفية^(٤).

فهم لا يشترطون اللقاء بين الزوجين، بل تزوج بالعقد فقط، ثم طلقها عقب العقد من غير إمكانية الوطء فولدت لسته أشهر من العقد، لحقه الولد.

الثاني: أنه العقد مع إمكان الوطء، فبمجرد العقد مع إمكان التلاقي بين الزوجين زماناً ومكاناً يطلق على الزوجة أنها فراش، وهو مذهب الشافعية^(٥) والحنابلة^(٦).

الثالث: أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه، وهذا اختيار ابن

(١) الشيرازي: إبراهيم بن علي الفيروزآبادي (ت ٤٧٦هـ) شيخ الإسلام، جمع بين الفقه والأصول. وكانت الطلبة ترحل إليه من المشرق إلى المغرب. من مصنفاته "المهذب" "التنبيه" [طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (٢/٤٨٠-٤٩٤)].

(٢) المهذب، الشيرازي (٢/١٢٠).

(٣) البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د/ نصر فريد واصل (ص ٧٥).

(٤) فتح القدير، ابن همام، (٤/١٦٩).

(٥) مغني المحتاج، الشربيني (٤/١٦٩).

(٦) المتمتع شرح المقنع، زين الدين المنحي دهبش (٣/٦٠٢).

تيمية^(١)، حيث يرى أن الزوجة لا تصير فراشاً إلا بالدخول^(٢) وقد رجح ابن القسيم هذا القول: حيث قال: "وهذا هو الصحيح المجزوم به، وإلا فكيف تصير المرأة فراشاً ولم يدخل بها الزوج، ولم يبين لها مجرد إمكان بعيد؟..

وهل يعد أهل العرف واللغة المرأة فراشاً قبل البناء بها، وكيف تأتي الشريعة بإلحاق نسب ممن لم يبين بامرأته، ولا دخل بها، ولا اجتمع بها بمجرد إمكان ذلك؟ وهذا الإمكان قد يقطع بانتفائه عادة، فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق"^(٣).

ولذا نجد الإمام النووي^(٤) في شرحه للحديث: "الولد للفراش" يعقب على رأي الحنفية بقوله: "وهذا ضعيف ظاهر الفساد، ولا حجة له في إطلاق الحديث، لأنه خرج على الغالب وهو حصول الإمكان عن العقد"^(٥).

رابعاً: يدخل في الفراش عند جمهور^(٦) العلماء الوطء بملك اليمين، وهو ما يعبر عنه بعض الفقهاء بالاستيلاد، فإذا كان لرجل سرية يطؤها بملك اليمين، فإنها تعد فراشاً عند الجمهور، أما الحنفية^(٧) فيرون أن فراش الأمة فراش ضعيف، لا يلتحق الولد بصاحب الفراش إلا باستلحاقه له، على تفصيل عندهم في هذا يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى.

(١) ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم الحراني، شيخ الإسلام، عني بالحديث وأقبل على العلوم فأحكم جملة منها وتفرق في الفقه، واختلاف المذاهب، وأتقن العربية أصولاً وفروعاً ونظر في العقلية، من مصنفاته "الاستقامة" "شرح العمدة" [المنهج الأحمد، المقدسي (١٦٧-١٥٤/٣)].

(٢) الفروع، ابن مفلح (٥١٨/٥).

(٣) زاد المعاد، ابن قيم (٣٧٢٩/٥).

(٤) النووي: يحيى الدين يحيى بن شرف النووي (٦٣١-٧٧٦هـ) كان شديد الزهد قدوة في السورع مقتصداً إلى الغاية في ملبسه ومطعمه، له مصنفات عديدة منها "المجموع" "رياض الصالحين" [طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (٤٧٠/٤)].

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي، النووي (٣٨/١٠).

(٦) ينظر شرح الزرقاني على خليل (١٨٧/٤)، المذهب، الشيرازي (١٢١/٢)، الإقناع في فقه الإمام أحمد ابن حنبل، المقدسي (١٠٥/١). وينظر: زاد المعاد، ابن القيم (٣٧٢/٥).

(٧) حاشية ابن عابدين (٢٣٠/٥).

ثانياً: الاستلحاق (الإقرار بالنسب)

الاستلحاق لغة^(١): مصدر استلحق: والمُلحق: الدعي المُلصق. واستلحقه أي ادعاه والدعي الموصل بغير أبيه.

واصطلاحاً:

هو الإقرار بالنسب؛ بأن يقر الأب بأن هذا الولد ابنه، أو ابنته، فيثبت له الأبوة، ويستتبع ذلك جميع آثار النسب الصحيح.

ولفظ الاستلحاق هو استعمال المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) وأما الحنفية^(٥) فاستعملوه أي مصطلح الاستلحاق بقلة.

وأصله ما ورد عن رسول الله ﷺ: "كل مستلحق استلحق بعد أبيه، الذي يدعى له، ادعاه ورثته من بعده، ففُضي أن من كان من أمة يملكها يوم أصابها، فقد لحق بمن استلحقه، وليس له فيما قسم قبله من الميراث شيء، وما أدرك من ميراث لم يقسم، فله أمة لا يملكها، أو من حرة عاهر بها فإنه لا يلحق ولا يورث، وإن كان الذي يدعى له هو ادعاه، فهو ولد زناً، لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة"^(٦).

وحاصل معنى الحديث أن المستلحق إن كان من أمة للميت، ملكها يوم جامعها، فقد لحق بالوارث الذي ادعاه، فصار وارثاً في حقه، مشاركاً معه في الإرث، لكن فيما يقسم من الميراث بعد الاستلحاق ولا نصيب له فيما قبل، وأما الوارث الذي لم يدع

(١) لسان العرب (مادة / لحق) (٣٢٨/١٠).

(٢) شرح حدود ابن عرفة، الرصاص التونسي (٤٤٦/٢).

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي (١٠٧/٥).

(٤) المغني، ابن قدامة (٣١٧/٧).

(٥) فتح القدير، ابن همام (١٦٩/٤).

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب: ادعاء الولد برقم (٢٧٤٦) (٩١٧/٢) وصححه الشيخ

الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، برقم (٢٢١٨) (١١٩/٢).

فلا يشاركه ولا يرث منه، وهذا إذا لم يكن الرجل الذي يدعي له قد أنكره في حياته. وإن أنكره لا يصلح الاستلحاق، وأما إن كان من أمة لم يملكها يوم جامعها، بأن زنى من أمه غيره، أو من حرة زنى بها، فلا يصح لحوقه أصلاً، وإن ادعاه أبوه الذي يدعي له في حياته. لأنه ولد زناً، ولا يثبت بالزنا^(١).

وقد اشترط الفقهاء لصحة الإقرار بالنسب شروطاً لا بد من تحققها لصحة الإقرار وثبوت النسب وهي كما يلي:

- ١- أن يكون المقر بالنسب بالغاً، عاقلاً، فلا يصح إقرار الصغير، ولا المجنون، لعدم الاعتداد بقولهما لقصورهما عن حد التكليف.
- ٢- أن يكون المقر له بالنسب ممن يمكن ثبوت نسبه من المقر. وذلك بأن يولد مثله لمثله، فلو أقر من عمره عشرون ببنوة من عمره خمسة عشر لم يقبل إقراره؛ لاستحالة ذلك عادة وعقلاً.
- ٣- أن يكون المقر له مجهول النسب، لأن معلوم النسب لا يصح إبطال نسبه الثابت بحال من الأحوال.
- ٤- أن لا يكذب المقر له المقر، إن كان أهلاً لقبول قوله، فإن كذبه فإنه لا يصح الإقرار عندئذ، ولا يثبت به النسب.
- ٥- أن لا يصرح المقر بأن المقر له ولده من الزنا، فإن صرح بذلك فإن لا يقبل إقراره؛ لأن الزنا لا يكون سبباً في ثبوت النسب.
- ٦- أن لا ينازع المقر له بالنسب أحد؛ لأنه إذا نازعه غيره، فليس أحدهما أولى من الآخر. بمجرد الدعوى، فلا بد من مرجح لأحدهما، فإن لم يكن فإنه

(١) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٧٨).

يعرض على القافة، فيكون ثبوت النسب لأحدهما بالقيافة لا بالإقرار فإذا توفرت هذه الشروط ثبت نسب المقر له من المقر، وثبت بمقتضى ذلك جميع الأحكام المتعلقة بالنسب.

فإن كان الإقرار بالنسب فيه يحتمل للنسب على الغير، كالإقرار بأخ له ونحوه، فإنه يشترط لصحة ثبوت النسب إضافة إلى الشروط المتقدمة ما يأتي:

- ١- اتفاق جميع الورثة على الإقرار بالنسب المذكور.
- ٢- أن يكون الملحق به النسب ميتاً؛ لأنه إذا كان حياً فلا بد من إقراره بنفسه.
- ٣- أن لا يكون الملحق به النسب قد انتفى من المقر له في حياته باللعان^(١).

ثالثاً: البيئة

والمراد بها هنا الشهادة، فإن النسب يثبت لمدعيه بناء على شهادة العدول بصحة ما ادعاه، وقد أجمع العلماء على أن النسب يثبت لمدعيه بشهادة رجلين عدلين^(٢).
واختلفوا في إثباته بغير ذلك؛ كشهادة رجل وامرأتين، أو بشهادة أربع نساء عدلات، أو بشهادة رجل وبمين المدعي، حيث قال بكل حالة من هذه الحالات طائفة من العلماء^(٣)، غير أن مذهب جماهير أهل العلم من المالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) أنه لا يقبل في إثبات النسب إلا شهادة رجلين عدلين.

(١) ينظر: بدائع الصنائع الكاساني (٢٢٨/٧)، شرح الزرقاني على خليل (١٠٥/٦)، مغني المحتاج، الشريبي (٢٥٩/٢)، شرح منتهى الإرادات، البهوتي، (٥٧٥/٣)، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، عبد العزيز عامر (٤١٧/٥).

(٢) زاد المعاد، ابن القيم (٤١٧/٥).

(٣) الهداية شرح بداية المبتدئ (١١٧/١)، بدائع الصنائع، الكاساني (٥٢٧/٢).

(٤) شرح الخرشي مختصر خليل (٢٠٠/٧).

(٥) المهذب، الشيرازي (٣٣٤/٢).

(٦) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادي (١٥/٣).

فإذا ثبت نسب المدعى بالبينة لحق نسبه بالمدعي، وترتب عليه ثبوت جميع الأحكام المتعلقة بالنسب^(١).

رابعاً: القيافة

وهي لغة^(٢): تتبع الآثار لمعرفة أصحابها، والقائف من يتتبع الأثر ويعرف صاحبه، وجمعه قافة.

وفي الاصطلاح الشرعي: هو الذي يلحق النسب بغيره عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك^(٣).

والقيافة كدليل إنما يلجأ إليها عند عدم الفرائض، والبينة، وحال الاشتباه في نسب المولود والتنازع عليه، فيعرض على القافة، فمن ألحقته به القافة من المتنازعين نسبه؛ ألحق به^(٤).

وقد اختلف العلماء في جعلها دليلاً لإثبات النسب على قولين:

القول الأول: أنه لا يصح الحكم بالقيافة في إثبات النسب، وبه قال الحنفية^(٥).

القول الثاني: اعتبار الحكم بالقيافة في إثبات النسب عند الاشتباه والتنازع وبه قال المالكية^(٦) والشافعية^(٧) والحنابلة^(٨) والظاهرية^(٩).

(١) ثبوت النسب، د/ ياسين بن ناصر الخطيب (ص ١٩٢).

(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، (مادة / قافه) (١٨٨/٣).

(٣) مغني المحتاج، الشربيني (٤/٤٨٨).

(٤) البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجنائية، د/ عمر السبيل (ص ٤٥).

(٥) المبسوط (٧٠/١٧).

البحر الرائق في شرح كنز الدقائق ابن نجيم، (٤/٢٩٧).

(٦) المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس صادر (٣/٣٣٩).

(٧) المهذب، الشيرازي (١/٤٤٤).

(٨) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ابن قدامة (٢/٣٦٨).

الإمتاع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، المقدسي، (٢/٤٠٩).

(٩) المحلى، ابن حزم (٩/٤٣٥).

وقد عضد القائلون بصحة قول القائف وهم جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية بما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة^(١) رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها يوماً مسروراً، تبين أسارير وجهه، فقال: "ألم تري أن مجزراً المدلجي^(٢) نظرا آتفا إلى زيد وأسامه^(٣)، وقد غطيا رؤوسهما، وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض"^(٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ سر بقول القائف، ولو كانت من أمر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما سر بها، ولا أعجب بها. فلولا جواز الاعتماد على القافة لما سر به النبي ﷺ ولا اعتمد عليه^(٥).

وفي هذا يقول ابن القيم: "الحكم بالقافة، قد دل عليها سنة رسول الله ﷺ وعمل خلفائه الراشدين والصحابة ومن بعدهم.. وهو قول جمهور الأمة، وخالفهم في ذلك أبو حنيفة وأصحابه وقالوا العمل بها تعويل على مجرد الشبه وقد يقع بين الأجنب وينتفي بين الأقارب"^(٦).

وقد اشترط الجمهور لاعتبار قول القائف، والحكم به في إثبات النسب عدة شروط من أهمها:

- (١) عائشة بنت أبي بكر الصديق زوج النبي ﷺ (ت ٥٧هـ) أفقه النساء مطلقاً [تقريب التهذيب (٦٥١/٢)].
- (٢) مجز بن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عمرو بن مدلج الكناني المدلجي ومجزز بضم الميم وفتح الجيم وقيل بالكسر؛ لأنه مجز نواصي أسارى العرب [تهذيب الأسماء واللغات، النووي (٨٢/٢)].
- (٣) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، صحابي مشهور (ت ٥٤هـ) وهو ابن خمس وسبعين بالمدينة [تقريب التهذيب (٧٦/١)، تهذيب التهذيب (٣٠٨/١)].
- (٤) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب: القائف برقم (٣٥٥٥) (٣٢٤/٤)، صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب: العمل بإلحاق القائف الولد برقم (١٤٥٩) (ص ٥٨١).
- (٥) المغني، ابن قدامة (٣٧٢/٨).
- (٦) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، محمد بن قيم، (ص ٢١٦).

كونه مسلماً، مكلفاً، عدلاً، ذكراً، سمياً، بصيراً، عارفاً بالقيافة مجرباً في الإصابة^(١).

ومعنى كونه مجرباً في الإصابة، بأن يترك الصبي مع عشرة من الرجال غير من يدعيه، فإن ألحقه بواحد منهم سقط قوله، لأننا تبيننا خطأه، وإن لم يلحقه بواحد منهم، أريناه إياه مع عشرين فيهم من مدعيه، فإن ألحقه به لحق^(٢).

وقد ذهب أكثر القائلين بالحكم بالقيافة إلى جواز الاكتفاء بقول قائف واحد والحكم بإثبات النسب بناء على قوله، بينما ذهب آخرون إلى أنه لا يقبل في ذلك أقل من اثنين.

وسبب الخلاف في ذلك: اعتبار القائف هل هو شاهد، أو مخبر، فمن قال بالأول اشترط الاثنين، ومن قال بالثاني اكتفى بواحد، وقيل مبنى الخلاف على أن القائف هل هو شاهد أو حاكم؟ ووجه القول الأول: أن هذه الطريقة إنما هي خير عن علم يختص به القليل من الناس كالطبيب والمفتي، ووجه القول الثاني أنه يختص بسماعه والحكم به بالحكام، فلم يجز في ذلك أقل من اثنين^(٣).

إذاً فالقاعدة الأساسية أنه لا يعلو على الفراش شيء من الأدلة، سوى اللعان الذي حصر الله فيه جواز نفي النسب الثابت منه، ولذلك يبقى دور القيافة في الإثبات بشروطها وضوابطها، ومن المعلوم أن الرجوع إلى القيافة إنما يكون عند تنازع أكثر من واحد على ولد واحد^(٤).

أما عن دور البصمة الوراثية وحكمها في إثبات النسب فالأمر يحتاج إلى إلقاء

(١) تبصرة الحكام ابن فرحون (٩١/٢)، روضة الطالبين، النووي (٣٧٤/٨)، كشف القناع على متن الإقناع، البهوتي (٢٠٢/٤)، المحلى، ابن حزم (١٤٨/١٠).

(٢) زاد المعاد، ابن قيم (٤٢١/٥).

(٣) المنتقى شرح الموطأ الباجي (١٤/٦).

(٤) الروض المربع، البهوتي (ص ٣٥١).

الضوء على آراء الفقهاء المعاصرين فقد ظهر اتجاهان للعلماء في الحكم بنتائجها وهي كما يلي^(١):

الاتجاه الأول: البصمة الوراثية عند المجيزين لها في أحوال محددة وهو رأي بعض الفقهاء مع مراعاة الأمور التالية:

١ - التأكد الكامل والاطمئنان التام أن القائمين على قراءة البصمة الوراثية الجينية موثوق في كفاءتهم في هذا الميدان، ذلك أنه لما كان موضوع إثبات النسب من القضايا المهمة الداخلة تحت الضرورات الخمس، فإنه لا يجوز أن يتدخل في هذا الموضوع إلا إذا كان هذا التدخل قد توافرت فيه جميع الضمانات المعرفية والمخبرية، وأن النتائج التي يتوصل إليها هي نتائج يقينية لا ظنية.

٢ - أن يكون اللجوء إلى قراءة البصمة في أحوال محددة وهي:

● إذا تيقن الزوج أن زوجته لم تحمل منه، لأنه استبرأها بحبضة ولم يمسهها بعد ذلك وظهر بها حمل.

● إذا اختلط المولود بغيره، وتنازع الآباء في الأطفال المختلطين.

● أن يكون طلب الأب مبنياً على يقين، لا على شك أو خيال وأوهام فلا

ترتفع الحضانة إلا إذا قابل هذا اليقين يقين معاكس من الزوج أن الولد لا يتبعه^(٢).

● أن الذي له الحق في الإحالة على الاختبار الجيني إنما هو الأب وحده،

وليس لأحد غيره، لا من أعضاء العائلة، ولا من القضاة، ولا المولود ذاته أن يلجأ إلى

الاختبار الجيني للتأكد من النسب. ذلك أن اللعان هو الاستثناء لا القاعدة، وأن الأصل

هو أن الزوج يتبعه ثبوت النسب في كل ما جاء بعد ستة أشهر فأكثر من دخوله على

(١) البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي، علي محي الدين القروة داغي (ص ٤٦).

(٢) إثبات النسب بالبصمة الوراثية، محمد المختار السلامي (ص ٣٩٥).

زوجته^(١).

ويقول الدكتور حسن الشاذلي أجاز الاعتماد على البصمة الوراثية في إثبات النسب بشروط القيافة حيث يقول: "أرى أن البصمة الوراثية تلتقي مع القيافة في عدة جوانب بحسب ما نص عليه الفقهاء فالقيافة علم من العلوم يقوم على معرفة السنة بين الولد أو الوالدين على إحساس الصفات الظاهرة أو الباطنة، وكذلك البصمة الوراثية، ولكن عن طريق النمط الوراثي للحامض النووي، فالبصمة الوراثية نوع من القيافة وإن تميزت بالبحث في خفايا النمط الوراثي للحامض النووي وأسراره"^(٢).

الاتجاه الثاني: البصمة الوراثية عند المحيزين لها مطلقاً.

وقد ذهب هؤلاء الفقهاء إلى الأخذ بنتائجها مطلقاً من غير تقييد بشروط بحيث يعتبر بين الطرق الشرعية الأربعة لإثبات الأبوة فلا يجوز أن تقدم عند التعارض على الفرائض، ولا على شهادة الشاهدين، ولكن يجب أن تقدم على القيافة، بسل القيافة طريقة بدائية بالمقارنة بهذه الطريقة المقننة التي يكاد يجزم بصدق نتائجها نظراً لكونها مبنية على علم.

وعلى ذلك فإن المستند الفقهي للبصمة الوراثية هو كما يلي:

١ - القياس الأولوي^(٣)، بمعنى قياس البصمة الوراثية على القيافة في إثبات النسب عن طريق الأولى، إذ أن تقنية البصمة الوراثية أولى بالصحة والصدق؛ لأنها يعتمد فيها على أدلة خفية محسوسة من خلال الفحوصات المخبرية، التي علم بالتجارب العلمية

(١) إثبات النسب بالبصمة الوراثية، السلامي (ص ٣٩٥)، البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٩١).

(٢) البصمة الجينية وأثرها في إثبات النسب، د/ حسن الشاذلي (ص ٢٧).

(٣) القياس الأولوي: "هو ما كان الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل لقوة العلة فيه. مثل قياس الضرب على التأنيف بجامع الإيذاء، فإن الضرب أولى بالتحريم من التأنيف لشدة الإيذاء منه" [أصول الفقه، د/ محمد أبو النور زهير (٣٦/٤)].

صحة نتائجها الدالة على وجود الشبه والعلاقة النسبية بين اثنين أو نفيه عنهما، فكل ما يمكن أن تفعله القافة يمكن للبصمة الوراثية أن تقوم به، وبدقة متناهية^(١).

وقد نص بعض الفقهاء على ترجيح قول القائف المستند في قوله إلى شبه خفي على قول القائف المستند في قوله إلى شبه ظاهر، معللين لذلك، بأن الذي يستند في قوله إلى شبه خفي معه زيادة علم تدل على حذقه وبصيرته^(٢).

ومما لا شك فيه أن البصمة الوراثية فيها زيادة علم وخدمة واكتشاف المورثات الجينية الدالة على العلاقة النسبية مالا يوجد مثله في القافة، ومع ذلك فإن القياس وأصول الشريعة تشهد للقافة، لأن القول بما حكم يستند إلى درك أمور خفية وظاهرة توجب للنفس سكوتاً، فوجب اعتباره، كنقد الناقد وتقوم المقوم^(٣).

ويقول ابن القيم: "ونحن إنما ألحقنا الولد بقول القائف المستند إلى الشبه المعترف شرعاً وقدرًا، فهو استناد إلى ظن غالب، ورأي راجح، وأمانة ظاهرة بقول من هو من أهل الخبرة، فهو أولى بالقبول من قول المتقدمين"^(٤).

فكذلك الحال بالنسبة للبصمة الوراثية لما فيها من زيادة العلم، والمعرفة الحسية بوجود الشبه، والعلاقة النسبية ما لا يوجد مثله في القافة، مما يحمل على الحكم بمشروعية الأخذ بها في مجال إثبات النسب في الحالات المختلفة، قياساً على القيافة^(٥).

(١) البصمة الوراثية ومدى مشروعية استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السبيل (ص ٤٦).

(٢) زاد المعاد، ابن قيم (٤٢١/٥).

(٣) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن القيم (٢١٩).

(٤) زاد المعاد، ابن القيم (٤٢١/٥).

(٥) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٩٧).

٢- بناء على القواعد الشرعية ومنها:

● الأصل في الأشياء الإباحة^(١).

ولما كانت البصمة الوراثية حدث جديد، لم يكن له وجود قبل عشرين عاماً، وهي تصرف من التصرفات لما يترتب عليها من آثار، ولذلك فإنه يسري عليها فقهيّاً ما يسري على سائر التصرفات المستخدمة من أحكام.

فيرد عليها القاعدة الفقهية الأصل في الأشياء الإباحة، فيمكن الانتفاع بها في مصالح طبية أخرى، بحيث يكون التعامل فيها مشروعاً بناء على أن الأصل في ذلك الإباحة، ومعلوم أن تحريم ما لم يرد بشأنه نص لمجرد كونه مسكوت عنه يعد من باب التكليف^(٢) بدون بيان، وهو أمر قبيح، إذ هو تكليف بما لا يطاق^(٣).

● بناء على قاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"^(٤).

فإن المحافظة على النسل إيجاداً أو إبقاء هو في الأصل من الفروض الواجبة على الأمة، وتحقيق هذا الواجب متوقف على البصمة الوراثية، خاصة في حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات وفي أطفال الأنابيب والذي يمكن بواسطتها معرفة هذا الاشتباه، فيعد مشروعاً وواجباً^(٥).

(١) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية (ص ٨٢).

(٢) التكليف في اللغة: من كَلَّفَ تَكْلِيفاً. والكُلْفَةُ ما تُكَلَّفُ على مشقة، والجمع كَلَفٌ والتكليف المشاق وكَلَفْتُهُ حملته على المشقة [المصباح المنير (مادة / كلف)]
والتكليف بما لا يطاق وهو إلزام ما لا يكون ممكناً، واختلف العلماء في جواز الأمر به على قولين أحدهما عدم الجواز لقوله تعالى (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [البقرة: من آية (٢٨٦)]. روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة (ص ٥٢).

(٣) البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، سعد الدين هلاي (ص ٩٥)، البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٩٥).

(٤) القواعد والفوائد الأصولية (ابن اللحام)، (ص ٦٤).

(٥) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ١٩٥).

ثالثاً: من المعقول

١- أن الحق كما يثبت بالبيانات كذلك يثبت بالقرائن القاطعة، والقرينة القاطعة: هي التي تدل على المطلوب دون احتمال. والبصمة الوراثية تكاد تكون قرينة جازمة وقاطعة^(١).

وقد أقر الفقهاء العمل بالقرائن، وذكر ابن القيم (٢٥) طريقاً للإثبات بالقرائن^(٢). والأصل في مشروعية العمل بالقرائن قوله تعالى: (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)^(٣).

وجه الدلالة من الآية: أن إخوة يوسف لما أرادوا أن يجعلوا الدم علامة صدقهم قرن الله بهذه العلامة تعارضها وهي سلامة القميص من التمزق إذ لا يمكن افتراس الذئب يوسف وهو لابس القميص دون أن يتمزق^(٤).

والبصمة الوراثية حدث علمي جديد، وليس هناك ما يمنع في فقها الإسلامي من الاعتماد على البصمة الوراثية قرينة في إثبات النسب، والشارع منشوف إلى اتصال الأنساب وعدم انقطاعها^(٥).

٢- أن الأمة قد قبلوا في الهوية الشخصية مسائل مستحدثة أثبتت جدواها عملياً، ويسرت التعامل بين البشر، منها بصمة الأصابع، والتوقيع الخطي، والصورة الشخصية المأخوذة بانعكاس الأشعة (التصوير الفوتوغرافي) المثبتة على البطاقة الشخصية^(٦).

(١) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص١٩٣)، البصمة الوراثية ومضى مشروعية استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السيل (ص٥٥).

(٢) الطرق الحكمية، ابن القيم (ص١٠٨).

(٣) يوسف: من الآية (١٨).

(٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١٧٣/٩).

(٥) البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د/ نصر فريد واصل (ص٧٧).

(٦) ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني (ص٤٤١)، البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، وهبة الرجيلي (ص٥٩)، البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص١٩٣).

وفي ذلك يقول ابن باز - رحمه الله - إن الأساس في هذا كله مراعاة الشبه الذي يراه المختصون، فإذا كان ولد تنازعت فيه امرأتان، أو تنازع فيه أبوان، أو ثلاثة، أو أقل، أو أكثر فهذا محل البحث، فيمكن للثقات الذين يعرفون الشبه سواء بالبصمة أو غيرها أن يشهدوا أن هذا ولد فلانة، وهذا ولد فلان. عند الاشتباه^(١).

المطلب الثاني: حكم استخدام البصمة الوراثية في إثبات نسب مجهولي النسب

تظهر القيمة العلمية للبصمة الوراثية بعد كونها أساساً في رفع النزاع وقطعه في حالة إدعاء أكثر من شخص نسبة الولد إليه أو ادعاء الواطئ بشبهة وغير ذلك من التزامات، فإن البصمة الوراثية تسهم مساهمة كبيرة في إثبات نسب مجهول النسب؛ لأنه باليقين ليس معدوم النسب، فكثيراً ما يكون أهله من جيرانه أو بلدته وقد يكون ضائعاً من أهله وهم في سبيل البحث عنه يذلون الغالي والنفيس.

ولتشوف الشارع الحكيم لإثبات النسب رعاية لحق الصغير فيمن يكفله وينفق عليه ويحمل اسمه، فإن جمهور الفقهاء قرروا أن ينسب مجهول النسب لكل من يدعيه دون اشتراط الفراش لاحتمال كونه من وطئ بشبهه ويكتفي في ذلك باشتراط الإمكان العقلي وعدم وجود منازع^(٢).

فلا يقبل نسب طفل لصبي في العاشرة من عمره، ولا نسب شخص إلى من يقاربه في العمر.

فإذا كان هناك أكثر من مدعي فهنا يأتي دور البصمة الوراثية التي تحدد الصفات الوراثية للإنسان فيعرف من خلالها صدق المدعين من كذبهم، كما أنه يمكن معرفة

(١) مناقشات جلسة المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بشأن البصمة الوراثية في دورته (١٥) المنعقدة في شهر رجب (١٤١٩هـ) (ص ١٣).

(٢) المبسوط، السرخسي (٧٢/١٧)، تبصرة الحكام، ابن فرحون (٩٤/٢)، المهذب، الشيرازي (٤٤٥/١)، الروض المربع، البهوتي (ص ٣٥).

أصل مجهول النسب بإجراء البصمة الوراثية على المشتبه فيهم^(١).

وبذلك تساهم البصمة الوراثية في حل مشكلة اجتماعية خطيرة هي مشكلة مجهول النسب، وعلى كل حال فالبصمة الوراثية تعد دليلاً علمياً حسياً يقبله الشرع في إثبات النسب بالإضافة إلى الأدلة الأخرى طالما وجد سبب النسب سواء بالنكاح أم بالوطء بشبهة أو كان الشخص مجهول النسب، خاصة وأن البصمة الوراثية تقوم نتائجها على المشاهدة الحسية لصورة واقعية حقيقية للصفات الوراثية للإنسان والتي تتطابق في نصفها مع الأم الحقيقية، ونصفها الآخر مع الأب الحقيقي^(٢). وقد جاء

في توصية ندوة الوراثة والمهندسة الوراثية ما نصه: "البصمة الوراثية من الناحية العملية وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية، والتحقق من الشخصية، ولا سيما في مجال الطب الشرعي، وهي ترقى إلى مستوى القرائن القوية التي يأخذ بها أكثر الفقهاء في غير قضايا الحدود الشرعية، وتمثل تطوراً عصبياً عظيماً في مجال القيافة الذي يذهب إليها جمهور الفقهاء في إثبات النسب المتنازع فيه، ولذلك ترى الندوة أن يؤخذ بها في كل ما يؤخذ فيه بالقيافة من باب أولى.

وبناء على ذلك فإنه يمكن الأخذ بالبصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات التالية.

١- حالات التنازع على مجهول النسب، بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء عند انتفاء الأدلة أو تساويها، سواء كان التنازع على مجهول النسب، أو كان بسبب اشتراك في وطء شبهه ونحوه.

٢- حالات الاشتباه في المواليد، في المستشفيات ومراكز رعاية المواليد والأطفال

(١) البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د/ نصر فريد واصل (ص ٨٠).

(٢) البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د/ نصر فريد واصل (ص ٨٠).

ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنايب.

٣- حالات ضياع الأطفال واختلاطهم، بسبب الحوادث والكوارث وتعذر معرفة أهليهم^(١).

ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك مسائل لا يجوز إثبات النسب فيها بالبصمة الوراثية، لأن الفقهاء نصوا على أن هناك مسائل لا مجال للقيافة في إثبات النسب بها فكذلك البصمة الوراثية وهي كما يلي^(٢):

١- في حالة ما إذا أقر رجل بنسب مجهول النسب وتوفرت شروط الإقرار بالنسب؛ فإنه يلتحق به بدليل الاستلحاق، فلا يجوز عندئذ عرضه على القافة، لعدم المنازع فكذا البصمة الوراثية.

٢- إقرار بعض الإخوة بأخوة النسب لا يكون حجة على باقي الإخوة، ولا يثبت به النسب، فلا مجال للقيافة هنا وكذلك البصمة الوراثية.

٣- إذا أُلحق مجهول النسب بأحد المدعين بناء على قول القافة، ثم أقام الآخر بينة على أنه ولده، فإنه يحكم له، ويسقط قول القافة، فكذلك أيضاً البصمة الوراثية. هذا وقد أورد الدكتور عمر السبيل^(٣) بعض المسائل الهامة التي يجب وضعها في الاعتبار حين الأخذ بالبصمة الوراثية كدليل وهي:

الأولى: أن الأخذ بالبصمة الوراثية في مجال النسب، لا يوجب بطلان العمل بالقيافة؛ لأنها طريق شرعي لإثبات النسب عند التنازع، ثابت بالنص، فلا يجوز إلغاؤه وإبطاله بأي حال من الأحوال، لكن يظل الطريقتان محلاً للعمل بهما في مجال إثبات

(١) ملخص أعمال الحلقة النقاشية حول حجية البصمة الوراثية، الكويت، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، (ص٤٦).

(٢) البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السبيل (ص١٦٦).

(٣) البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السبيل (ص١٦٧).

النسب في الأحوال المنصوص عليها، أما القیافة فبالنص، وأما البصمة الوراثية فبقیاس الأولى على القیافة.

ويرى أن الحاكم الشرعي يحكم بأي الطريقتين ترجع عنده، وأن المصلحة تتحقق بالأخذ به حسب ما يظهر له من قرائن وأحوال.

الثانية: لو تعارض قول القافه، وخبراء البصمة الوراثية في حالة عرض مجهول النسب عليهما فأيهما أولى بالأخذ به؟

يرى في ذلك أن هذا الأمر راجع إلى اجتهاد الحاكم الشرعي، فيأخذ بما يرى أنه أولى بالأخذ به، والحكم بمقتضاه حسب ما يظهر له من قرائن وأحوال تستدعي ترجيح أحد القولين على الآخر.

الثالثة: إذا اختلفت أقوال خبراء البصمة الوراثية في إلحاق مجهول النسب بالمتنازعين له، في حالة عرضه على أكثر من خبير، فالحكم في هذه الحالة كالحكم في اختلاف القافة (على ما سبق بيانه).

الرابعة: إذا ألحق مجهول النسب بأحد المتنازعين بناء على قول خبير البصمة الوراثية، وحكم بثبوت ذلك حاكم، ثم ألحقه خبير بالبصمة آخر، بتشخيص آخر، فإنه لا يلتفت إلى قول المتأخر منهما؛ لن حكم الحاكم يرفع الخلاف.

ومثل هذا أيضاً، لو رجع خبير البصمة، أو خبراء البصمة عن قولهم بإلحاق نسب المجهول بأحد المتنازعين بعد حكم الحاكم بثبوته والحقه بغيره، فإنه لا يلتفت إلى رجوعهم؛ لثبوت نسب المجهول بمن ألحق به أولاً؛ لحكم الحاكم به، كالقافه في هذا.

الخامسة: إذا لم يؤخذ بقول خبراء البصمة الوراثية لاختلاف أقوالهم أو لإشكال الأمر عليهم، وعدم تمكينهم من إلحاق مجهول النسب بأحد المدعين، أو لم يوجد خبراء البصمة الوراثية، ولم توجد قافه أيضاً فإن نسه يضيع.

المبحث الثالث: حكم استخدام البصمة الوراثية في نفي النسب شرعاً

المطلب الأول: وسائل نفي النسب

رعت الشريعة الإسلامية الأنساب وتشوفت إلى ثبوتها بأيسر الأسباب، وتشددت في نفي النسب، حيث لم تجعل لذلك إلا وسيلة واحدة وهي اللعان: وقبل البدء في معرفة دور البصمة الوراثية في نفي النسب يجدر بنا التعريف باللعان وبعض أحكامه.

اللعان في اللغة^(١):

مشتق من اللعن، فاللام والعين والنون أصل صحيح يدل على الإبعاد والطرْد من الخير، ولعن الله الشيطان: أبعدَه عن الخير والجنة، ويقال للذئب لعين وللرجل الطريد لعين.. واللعان: الملاعة.

وهو مشتق من اللعن، لن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً، وسمي بذلك أيضاً لأن الزوجين لا ينفكان من أن يكون أحدهما كاذباً، فتحصل اللعنة عليه، وهي الطرد والإبعاد^(٢).

وفي الاصطلاح الشرعي:

شهادات مؤكّدة بأيّمان من الجانبين مقرونة بلعن، أو غضب^(٣).

٢- دليل مشروعيته:

دل على مشروعيته: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فبقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ

(١) لسان العرب، ابن منظور (مادة / لعن) (٣٨٧/١٣).

(٢) المغني، ابن قدامة (١١/١٢٠).

(٣) الروض المربع، البهوتي (ص ٤٥٧)..

أَنَّ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ * وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^(١).

أما السنة: فقد وردت أحاديث كثيرة ثابتة عن النبي ﷺ منها ما ثبت في الصحيحين: "أن رجلاً لاعن امرأته، وانتفى من ولدها، ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة"^(٢).

أما الإجماع على مشروعيته فقد حكاه عدد من العلماء^(٣).
شروطه:

- ١- أن يكون الزوجان مكلفين.
 - ٢- أن يكون الزوج مختاراً لللعان، غير مكره عليه.
 - ٣- أن يقذف الزوج زوجته بالزنا، أو نفي النسب فتكذبه.
 - ٤- أن يكون اللعان بأمر من الإمام أو نائبه.
- فهذه جملة الشروط التي اشترطها الفقهاء لصحة اللعان^(٤).

آثار اللعان:

يترتب على اللعان الأحكام التالية^(٥):

- ١- انتفاء الولد من الزوج إذا صرح بنفيه، ولحق نسب الولد بأمه.

(١) النور: الآية (٦-٧-٨-٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب: إخلاف الملاعن، حديث رقم (٥٣٠٦) (١٧٠٨/٤)، صحيح مسلم، كتاب اللعان، باب: وجوب الإحداد في عدة، حديث رقم (١٤٩٤) (ص ٦٠٥).

(٣) الإجماع، ابن المنذر، (ص ٥٦).

(٤) بدائع الصنائع، الكاساني (٢٣٧/٣)، الخرشني على خليل (١٢٤/٤)، مغني المحتاج، الشربيني (٣٧٤/٤)، المغني، ابن قدامة (٤١٦/٧).

(٥) ينظر المصادر السابقة والبصمة الوراثية ومدى مشروعية استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السبيل (ص ٥٣).

- ٢- سقوط حد القذف عن الزوج إذا كانت زوجته محصنة، وسقوط التعزير عنه إن لم تكن محصنة، وسقوط حد الزنا عن المرأة.
- ٣- وقوع الفرقة المؤبدة بين الزوجين وتحريم نكاحها عليه على التأييد لقوله ﷺ: "لا سبيل لك عليها"^(١).

المطلب الثاني: حكم البصمة الوراثية في نفي النسب شرعاً

بمعنى هل يمكن للبصمة الوراثية أن تحل محل اللعان في نفي النسب؟

اختلف الفقهاء المعاصرون في ذلك على قولين:

القول الأول: إذا كانت العلاقة الزوجية قائمة، فإنه لا يتفني النسب إلا باللعان، وبناء على ذلك فإنه لا يجوز استخدام البصمة الوراثية في نفي النسب الثابت، كما لا يجوز الاكتفاء بالبصمة الوراثية عن اللعان في نفي النسب بمقتضى نتائجها وحدها. وهذا قال جماهير الفقهاء من المعاصرين مثل الدكتور وهبة الزحيلي، الدكتور محمد الأشقر والدكتور علي محي الدين القرة داغي وحجتهم على ذلك^(٢):

١- أن اللعان حكم شرعي ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، وله صفة تعبدية في إقامته فلا يجوز إلغاؤه، وإحلال غيره محله، أو قياس أي وسيلة عليه مهما بلغت من الدقة والصحة في نظر المختصين بها لما بني عليه من التغليظ للردع والزجر، فكيف يتساهل بنفي النسب بغيره إذ قد تدخل الرشوات والمصالح الشخصية في ذلك، فيترتب على ذلك التساهل في نفي النسب، وبالتالي الوصول إلى مفساد عظيمة، أما مع اللعان فإن اللعن والغضب المقرونة به تجعل كلا الزوجين يخاف الله ويتقيه من الكذب.

(١) صحيح مسلم، كتاب اللعان، باب: وجوب الإحداد في العدة، حديث رقم (١٤٩٣) (ص ٦٠٥).

(٢) البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السبيل (ص ٥٣)، البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ٢٠٢)، البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، الزحيلي (ص ٦٠).

٢- أن الشارع الحكيم تشدد في نفي النسب بعد ثبوته وحصر ذلك في اللعان، ولم يلتفت إلى وجود الشبه بين الأب والطفل أو بين الطفل والرجل المدعى عليه بالزنا، ولهذا قال ﷺ عندما رأى الشبه بين الولد وبين شريك بن سحماء^(١): "لولا الإيمان لكان لي ولها شأن"^(٢)، وفي ذلك يقول ابن القيم: "إنما منع إعمال الشبه لقيام مانع اللعان.. فاللعان سبب أقوى من الشبه، قاطع النسب، وحيث اعتبرنا الشبه في لحوق النسب، فإنما ذاك إذا لم يقاومه سبب أقوى منه"^(٣).

وبناء على ذلك فإنه إذا كانت العلاقة الزوجية قائمة فإنه لا ينفي النسب إلا باللعان وإنما تكون البصمة الوراثية دليلاً مكملًا فقط. بمعنى أن الزوج لو لاعن زوجته ثم جاءت نتيجة البصمة الوراثية بعد إجراء اللعان بنفي النسب، أي أن الحامض النووي (D.N.A) للطفل غير متطابق مع الحامض النووي للزوج - فإنه ينفي في هذه الحالة إقراراً للحق ودفعاً للأنساب الباطلة أي أنه لا بد من إجراء اللعان لنفي النسب حتى ولو كانت نتيجة البصمة الوراثية تؤيد الزوج في نفي النسب أما إذا جاءت البصمة الوراثية بثبوت نسب الطفل إلى الزوج - بأن يتطابق الحامض النووي للطفل مع الحامض النووي للزوج فإنه لا ينفي نسب الطفل حتى ولو لاعن الزوج لأن الشارع يهتم بإثبات النسب رعاية لحق الصغير خاصة وأن نتائج البصمة الوراثية دقيقة ويقينية قطعية ولخراب الذمم عند بعض الناس في هذا العصر فقد يكون باعث الزوج

(١) شريك بن سحماء بسين مفتوحة وحاء ساكنة مهملتين وهي أمه وأم البراء بن مالك وهو شريك بن عبده بن معتب بضم الميم وفتح العين المهملة وهو حليف الأنصار قيل شهد مع أبيه أحداً وقيل شهد أبوه بداراً [تهذيب الأسماء واللغات، النووي (١/٢٤٤)].

(٢) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب: اللعان، حديث (٢٢٥٤) (٢/٢٨٣) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، حديث (١٩٧٤) (٢/٤٢٥).

(٣) الطرق الحكيمة، ابن القيم (ص ٢٢١-٢٢٢).

الكيد لزوجته، وفي ذلك إقرار للحق واستقرار للأوضاع في المجتمع^(١).

فيمكن الاستفادة من البصمة الوراثية في حال اللعان على النحو الآتي:

١- التأكيد في حال النفي، إذا كانت نتيجة البصمة الوراثية تنفي النسب، فإنها تؤكد اللعان الحاصل بين الزوجين وثبت صدق ادعاء الزوج.

٢- جعل البصمة الوراثية قرينة لمنع اللعان، وذلك إذا عزم الزوج على اللعان لوجود شك في نفسه من زوجته فيمكن أن يلجأ إليها لدفع الشك. ويمكن أيضاً أن تمنع اللعان إذا ما حاول الزوج الافتراء على زوجته بنفي نسب الطفل، فمعرفة بوجود البصمة الوراثية دليلاً مكماً يجعله يتمتع عن اللعان وفي ذلك إقرار للحقيقة^(٢).
القول الثاني:

ذهب بعض المعاصرين كالشيخ محمد المختار السلامي (مفتي الديار التونسية سابقاً) إلى أنه يمكن الاستغناء عن اللعان بالبصمة الوراثية، إذا دلت نتائجها على انتفاء النسب بين الزوج والمولود على فراشه.

وحجته في ذلك:

أن الزوج يلجأ إلى اللعان لنفي النسب عند فقد من يشهد له بما رمى به زوجته من أن الحمل ليس منه، قال تعالى: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ)^(٣).

لكن مع التقدم العلمي لم يبق الزوج وحيداً لا سند له، بل أصبح له شاهد، فإذا كان موثقاً به تبعاً للضوابط والضمانات، فإنه يكون رافعاً لاثام الزوج بالكذب الذي يترتب عليه، إما الحلف أو الجلد وتفسيره ورد شهادته ولذلك يرى أن على

(١) البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د/ نصر فريد واصل (ص ٨١).

(٢) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ٢٧).

(٣) النور: من الآية (٦).

الزوج الانتظار حتى تضع زوجته المولود ثم يقوم بعمل البصمة الوراثية له^(١).
الراجع:

من خلال أدلة كلا الفريقين يتضح صحة القول الأول وذلك للأسباب الآتية:

١ - مصادقة القول لمركزات الشريعة، والجرأة على إلقتها، وعدم اعتبارها وذلك لأن النصوص الشرعية الثابتة، لا يجوز إهمالها وإبطالها وعدم العمل بها، إذ أن اللعان حكم شرعي ثبت بالكتاب والسنة والإجماع.

٢ - معارضة هذا الرأي لمقاصد الشارع من تشريع اللعان، وهو سد أبواب الخوض في الأعراض والنسب، حتى لا تتعرض للاضطراب والفوضى بحيث لا يقدم عليه إلا في حالات الضرورة القصوى، مع ما يترتب عليه من اللعن والغضب، فيكون بذلك من مقاصد الشرع هو بقاء النسب على ما هو عليه، دون أن يتعرض للجرح والخدش، وهذا لا يمكن أن يحل محله البصمة الوراثية^(٢).

٣ - لأن اللعان يدفع عن المرأة الحد، ولولا ذلك لأقام رسول الله ﷺ على المرأة الحد من أجل الشبه الظاهر بالذي رميت به؛ يدل هذا على أنه لا يعمل بالاجتهاد، ومنه البصمة الوراثية، وإنما يعمل بالوحي الإلهي، ويجري الأمر على الظاهر، وحينئذ نغض النظر عن نتيجة البصمة الوراثية، وتعمل بظاهر اللعان، أي أننا نعمل بأدلة الشرع أولاً، ونأخذ بالأدلة العلمية الموافقة لأدلة الشرع، فإذا حدث تعارض قدم الدليل الشرعي، وفي حال السكوت دون نفي ولا إثبات في أدلة الشرع، يؤخذ بالدليل العلمي في تكوين قناعة القاضي في نفي النسب أو إثباته^(٣).

(١) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ٢٠٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٠٥).

(٣) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ٢٠٧).

يقول الدكتور عمر السبيل: "غير أن الحاكم الشرعي يجدر به أن يستفيد من هذه التقنية الحديثة المتطورة وإجراء الفحوصات المخبرية للبصمة الوراثية للاستعانة بها كقرينة من القرائن.. بغرض الحيلولة دون وقوع اللعان قدر المستطاع، لحض الشارع على درء ذلك ومنعه"^(١).

٤- إن تأخير اللعان، وإجراء فحوصات البصمة الوراثية بعد أن تضع المرأة، أمر لا دليل عليه من الشرع، لأنه يخالف حكمة الله تعالى من اللعان وشرعيته ومن هنا ذهب العلماء المعاصرون إلى عدم جواز تأخير اللعان من أجل البصمة الوراثية نظراً لرجحان كفة المفسد التي ستترتب على هذا العمل، من تعطيل أحكام الله، والمجازفة التي قد تنتهي بأمور لا تحمد عقباها"^(٢).

ومن قرارات الدورة (١٦) للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة في المدة ٢١-٢٦-١٤٢٢/١٠ هـ أنه: "لا يجوز شرعاً الاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب، ولا يجوز تقديمها على اللعان".

* * *

(١) البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية، د/ عمر السبيل (ص ٤٥).

(٢) البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، د/ النجار (ص ٢٠٨).

الخاتمة

من خلال البحث نتوصل إلى نتائج وأحكام فقهية وهي كما يلي:

- ١- أن البصمة الوراثية هي البنية الجينية التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد بعينه، وهي علمياً وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الهوية.
- ٢- أن الطرق الشرعية لإثبات النسب هي الفرائش، والبينة، والاستلحاق، والقيافة.
- ٣- أن البصمة الوراثية تعد وسيلة من وسائل ثبوت النسب الشرعي، قياساً أولوياً على القيافة، وفق مقتضى الشروط والضوابط المعتمدة شرعاً.
- ٤- أن الوسيلة الشرعية لنفي النسب هي اللعان فقط بشروطه المعتمدة، وبالتالي لا يجوز نفيه عن طريق البصمة الوراثية، والقول بإحلال البصمة الوراثية محل اللعان في نفي النسب قول باطل ومردود؛ لمخالفته النصوص الشرعية.
- ٥- أنه لا يجوز استخدام البصمة الوراثية لغرض التأكد من صحة الأنساب الثابتة؛ لما قد يترتب عليه من سوء العشرة الزوجية، وسوء العلاقات الاجتماعية، وغير ذلك من مفسدات كثيرة.
- ٦- يجب على الدول الإسلامية منع استخدام البصمة إلا بطلب من الجهات القضائية، حماية لأعراض الناس وأنسابهم ودرءاً للمفاسد المترتبة على ذلك.
- ٧- الإيمان العميق بصلاحية الفقه الإسلامي، بكمال منهجه، وأنه يتسم بالثراء والوفاء بجميع متطلبات الحياة، ومستجدات العصر، لأنه تمكن من معالجة قضايا العصور ومشكلاته، ذلك أن لكل عصر مشكلاته التي يبحث فيها الفقهاء لإيجاد الحلول لها.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. إثبات النسب بالبصمة الوراثية: محمد المختار السلامي، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ١٤٢١هـ.
٣. الإجماع: محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري، الرياض، دار طيبة، ط١، ١٤٠٢هـ.
٤. الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية: عبد العزيز عامر، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ١٣٩٦هـ.
٥. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٥هـ، تحقيق: خالد عبد الفتاح.
٦. أصول الفقه: د/ محمد أبو النور زهير، مكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م.
٧. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: شرف الدين موسى الحجاري المقدسي، تصحيح وتعليق: عبد اللطيف السبكي، المكتبة التجارية الكبرى.
٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علي بن سليمان المردادي، تحقيق: محمد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٦هـ.
٩. البحر الرائق في شرح كنز الدقائق: زين الدين بن نجيم الحنفي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط٢.
١٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٢هـ.

١١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: محمد بن رشد القرطبي، دار المعرفة، ١٤٠٩هـ.
١٢. البداية والنهاية: إسماعيل بن كثير القرشي، تحقيق: عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، ١٤١٧هـ.
١٣. بصفة الجينات والطب الشرعي: وحدي عبد الفتاح، مجلة العربي (٤٤) السنة (٣٨)، ١٩٩٥م.
١٤. البصمة الجينية وأثرها في إثبات النسب: د/ حسين الشاذلي، الندوة الوراثية والهندسة الوراثية والجينوم البشري، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ٢٠٠٠م.
١٥. البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي: د/ مصلح بن عبد الحي النجار، العدد (٦٥)، السنة (١٧)، ١٤٢٥هـ.
١٦. البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها: د/ وهبة الزحيلي، مجلة منهج الإسلام، الصادرة عن وزارة الأوقاف السورية، عدد (٨٨)، ١٤٢٣هـ.
١٧. البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها: د/ نصر فريد واصل، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة (١٤)، العدد (١٧).
١٨. البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي: علي محي الدين القرة داغي، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة (١٤)، العدد (١٦)، ١٤٢٤هـ.
١٩. البصمة الوراثية ومدى مشروعية استخدامها في النسب والجنائية: د/ عمر السبيل، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد (١٥)، السنة (١٣)، ١٤٢٣هـ.
٢٠. البيولوجيا الجنائية والبصمات الوراثية: خليل أحمد، ضمن مجلة الفيصل، السنة (٢٤)، العدد (٢٧٨)، ١٤٢٠هـ.

٢١. التعريفات: الجرجاني، طبعة دار الريان للتراث.
٢٢. تقريب التهذيب: شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢.
٢٣. تهذيب الأسماء واللغات: محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية.
٢٤. ثبوت النسب: د/ ياسين بن ناصر الخطيب، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٧هـ، ط ١.
٢٥. ثورة القرن المقبل بيل جيتس رئيس شركة مايكروسوفت الأمريكية، جريدة القادسية في ١٩٨٩/٧/١.
٢٦. دور الوراثة في تحسين الحيوانات الزراعية: عادل سيد البربري، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ط ١، ٢٠٠٠م.
٢٧. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: ابن فرحون المالكي، دار التراث.
٢٨. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين): أحمد أمين الشهير بسابن عابدين، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٦هـ، ط ٣.
٢٩. الروض المربع شرح زاد المستنقع: منصور بن يونس البهوتي، دار الكتاب العربي، ط ٥، ١٤١٤هـ، تحقيق: محمد عوض.
٣٠. روضة الطالبين: محي بن شرف النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود / علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٢هـ.
٣١. روضة الناظر وجنة المناظر: موفق الدين ابن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٢. زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرئؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

٣٣. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٤. سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سودة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٣٥. سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي، بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٣٤٨هـ.
٣٦. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن مخلوف، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٣٤٩هـ.
٣٧. شرح حدود ابن عرفة: محمد الأنصاري الرصاع التونسي، تحقيق: د/ محمد أبو الأحنف والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي.
٣٨. شرح الخرشبي على مختصر خليل: أبو عبد الله محمد الخرشبي، بيروت، دار صادر.
٣٩. شرح الزرقاني على خليل: عبد الباقي زرقاني، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
٤٠. شرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس البهوتي، بيروت، دار الفكر.
٤١. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، الرياض، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ.
٤٢. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب السبكي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ، ط ٢.
٤٣. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: محمد بن قيم الجوزية، دار إحياء العلوم، بيروت، تعليق: بهيج خزامي.
٤٤. فتح القدير: كمال الدين محمد عبد الواحد ابن همام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٥. الفروع: شمس الدين المقدسي ابن مفلح، راجعه: عبد الستار فراج، عالم الكتب، ط٤، ١٤٠٥هـ.
٤٦. الفهرست: محمد بن أبي يعقوب المعروف بابن ندیم، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
٤٧. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ.
٤٨. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الشرعية: علي بن عباس البحرلي الحنبلي (ابن اللحام) بيروت، دار الكتب، تحقيق: محمد حامد الفقي، (١٧).
٤٩. الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل: عبد الله بن قدامة المقدسي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ط٢.
٥٠. كشف القناع على متن الإمتاع: منصور بن يونس البهوتي، القاهرة، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٦هـ.
٥١. كفاية الطالب الرباني شرح لرسالة ابن زيد القيرواني ابن خلف المالكي، طبعة محمد علي صبيح، ١٣٨٣هـ.
٥٢. المسوط: شمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط٢.
٥٣. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الله ابن محمد ابن سليمان الشهير بدماء أفندي، طبعة دار الطباعة العامرة، ١٣١٧هـ، توزيع دار إحياء التراث العربي.
٥٤. الخلی: علي بن أحمد بن حزم، بيروت، دار الفكر.

٥٥. المدونة الكبرى: الإمام مالك بن أنس، مصر، مطبعة السعادة، ١٤٢٣هـ—، دار صادر.
٥٦. المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، (مادة / آلى) (ص٣٢).
٥٧. معجم المصطلحات العلمية والفنية: يوسف خياط، دار لسان العرب.
٥٨. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض للنشر والتوزيع، دار الجليل، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٥٩. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، دار الحديث.
٦٠. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: محمد الشربيني الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.
٦١. المغني: موفق الدين عبد الله بن قدامة، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية.
٦٢. مقدمة في علم الوراثة: جمال الدين نصرت، عبد الرؤوف سليم، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.
٦٣. المقنع في فقه الإمام أحمد: موفق الدين ابن قدامة، مطبعة مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٢٠هـ.
٦٤. ملخص أعمال الحلقة النقاشية حول حجية البصمة الوراثية، الكويت، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ٢٠٠٠م.
٦٥. مناقشات جلسة الجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بشأن البصمة الوراثية في دورة (١٥)، ١٤١٩هـ.

٦٦. المنتقى شرح الموطأ: سليمان بن خلف بن مسعد الباجي، بيروت، دار الفكر العربي.
٦٧. المنهج الأحمد في تراجم الإمام أحمد: محي الدين عبد الرحمن المقدسي، دار الكتب العلمية، ط ١، لبنان.
٦٨. الموسوعة الطبية، المركز القومي، بإشراف مجموعة من الدكاترة، ط ١، دار الرسالة.
٦٩. المذهب: إبراهيم علي الفيروزآبادي الشيرازي، طبعة عيسى الحلبي (١٤٦/٢).
٧٠. ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني رؤية إسلامية، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت ١٤٢١هـ.
٧١. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٦هـ.
٧٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين المبارك الجزري، تحقيق: محمود الطناحي، دار الفكر.
٧٣. الهداية شرح بداية المتبدي: برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٧٤. الهندسة الوراثية في ضوء الشريعة الإسلامية: د/ نور الدين الخادمي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (٥٢)، السنة (١٣)، ١٤٢٢هـ.
٧٥. الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي: عبد الناصر أبو البصل، أبحاث اليرموك، المجلد (٤)، العدد (٢)، ١٤١٩هـ.

* * *

